

# ميزان المدفوعات.. إنتحار بتوقيع لبناني

بروفسور  
جاسم عجاقة



**تردّي الوضع المالي والإقتصادي في لبنان  
وغياب السياسات الإقتصادية الفعّالة  
تدفع بالعديد إلى التساؤل عن أسباب  
صمود لبنان وعدم إنهياره. في الواقع  
هناك عاملان سمحا للبنان بالصمود  
وهما مساهمة المغتربين اللبنانيين في  
الإقتصاد والسياسة النقدية التي يتبعها  
مصرف لبنان.**

لا يمكن الحديث عن تدهور لبنان ماليًا وإقتصاديًا من دون الرجوع إلى ميزان المدفوعات الذي يُشكل حاليًا نقطة الضعف الأساسية التي سيُحاسب عليها لبنان في التصنيف الائتماني بالإضافة إلى العامل السياسي الذي سَتُعْطيه وكالة التصنيف الائتماني ستاندارد أند بورز وزنًا كبيرًا في الثالث والعشرين من آب الجاري. هناك مؤننان أساسيان لميزان المدفوعات: المكوّن الأول - العمليات الجارية وهي تبادل السلع والخدمات الذي تُجرّبه الدولة مع الخارج. ويُعتبر رصيد المعاملات الجارية (الحساب الجاري) في حالة توازن عندما يكون ما يخرج من

الإقتصاد كسلع وخدمات مساويًا لما يدخل إليه من سلع وخدمات، في هذه الحالة يكون ميزان الحساب الجاري يساوي صفرًا. أمّا إذا كان هذا الحساب سلبيًا، فهذا يعني أنّ الحساب الجاري في عجز وإذا كان إيجابيًا فهناك فائض. في لبنان الحساب الجاري في حال عجز كبير نتيجة ضعف الماكينة الإقتصادية اللبنانية ونتيجة الإفراط الكبير في الإستيراد حيث بلغ هذا العجز 12.45 مليار دولار أميركي في العام 2018 أي ما يوازي 23% من الناتج المحلي الإجمالي! وهذا الواقع لوحده كفيل بضرب ميزان المدفوعات في لبنان.

المكوّن الثاني - حركة رأس المال غير النقدي الذي يُمكن إحتزاله بتبادل رؤوس الأموال التي تهدف إلى الإستثمار. وبالتالي فإنّ حسابًا يساوي الصفر يعني أنّ الإستثمارات الداخلة إلى لبنان توازي الإستثمارات الخارجة منه. أمّا إذا كان إيجابيًا، فهذا يعني أنّ البلد يتلقّى إستثمارات أكثر ممّا يقوم هو به في الخارج والعكس بالعكس.

في لبنان حساب حركة رأس المال غير النقدي هو إيجابي وقد سجّل 1.55 مليار دولار أميركي في العام 2018 أي ما يوازي 2.87% من الناتج المحلي الإجمالي. الجدير ذكره أنّ هذا الحساب وصل إلى 1.83 مليار دولار أميركي في العام 2015.

وبالتالي يُصبح حساب ميزان المدفوعات

مجموع هذين الحسابين عملاً بالمعادلة التالية: حساب ميزان المدفوعات = الحساب الجاري + حساب حركة رأس المال غير النقدي.

إذا كان هذا الحساب إيجابيًا، فهذا يعني أنّ هناك دخولاً لرؤوس الأموال بالعملة الصعبة إلى البلد، وإذا كان سلبيًا، فهناك خروج لهذه العملة. وبالتالي وبشكل تلقائي يتم التأثير على إحتياجات المصرف المركزي من خلال المعادلة التالية: تغيّرات الإحتياطي من العملات الأجنبية = حساب ميزان المدفوعات.

من وجهة نظر إقتصادية، ميزان المدفوعات يكون في حالة توازن عندما يكون التغير في الإحتياطيات يساوي صفرًا. لكن هذا لا يعني أنه في حالة توازن ثابت إذا يُمكن تصفيره من خلال الإستدانة من الخارج الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى خلل مُستقبلًا بسبب دفع الفائدة في حال لم يتمّ إستثمار هذا الإقتراض في الإقتصاد وخلق نموّ كفيل بتغطية هذه الفائدة. من هذا المنطلق، طرح معظم الإقتصاديين مسألة إستقرار توازن ميزان المدفوعات وخصوصًا معرفة إذا ما كانت هناك آليات إعادة التوازن بشكل تلقائي والتي من شأنها أن تُزيل العجز أو الفائض.

من هنا تأتي مُشكلة ميزان المدفوعات الذي يُؤثّر على البيئة الإقتصادية، البيئة المالية، والبيئة النقدية عملاً بالمبدأ التالي: ضعف الإستثمارات الداخلية في لبنان وتراجع

الإستثمارات الأجنبية المباشرة منذ العام 2011، أدّى إلى تراجع وتآكل الماكينة الإقتصادية التي لا تستطيع تلبية حاجات السوق اللبناني. هذا الأخير يعتمد إلى إستيراد إحتياجاته من الخارج، واستفحل في ذلك منذ العام 2005 حيث شهد لبنان إرتفاعًا كبيرًا في الإستيراد رافقه نموّ داخلي وصل إلى 9% في الأعوام 2007-2010، وذهب هذا النموّ إلى الإقتصادات الأخرى من دون أن يستطيع تحويل جزء منه إلى إستثمارات في القطاعين الأولي والثانوي (الزراعي والصناعي). وللأسف كانت الحكومات ملهية في حلّ مشاكلها السياسية التي عصفت بلبنان منذ إغتيال الرئيس الحريري وحتى أحداث قبرشمون الأليمة، وبالتالي لم تقم بأيّ إجراء لتدارك الوضع. إذا ضعف الماكينة الإقتصادية أدى إلى خلق عجز في الميزان التجاري، إنتقل تلقائيًا إلى عجز في الحساب الجاري وتحوّل إلى عجز في ميزان المدفوعات.

وكأنّ هذا لا يكفي، أخذت الدولة اللبنانية بالإقتراض بالعملة الأجنبية إن من خلال سندات اليوروبوندز أو من خلال مؤتمرات باريس... وذلك لحاجتها لسدّ ثمن إستيرادها للسلع والبضائع والخدمات التي تستوردها على مثال المحروقات لشركة كهرباء لبنان أو حتى حين تطلب خدمات إستشارية من مكاتب دراسات...

في موازاة ذلك، كانت المالية العامة تعيش أتعس أيامها مع إرتفاع هيكلي في عجز في الموازنة إن بالعملة اللبنانية أو بالدولار الأميركي! وأصبحت الحكومة تستدين بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لتغطية إنفاقها الجاري أي بمعنى آخر لم تعدّ تملك أيّ هامش مالي للإستثمار في الماكينة الإقتصادية عملاً بالنظرية الكينزية. هذا الأمر جعل وكالات التصنيف الائتمانية تُخفّض من تصنيف الدولة الائتماني وزادت الفائدة على الإقتراض وأصبح حجم الفائدة الناتجة عن الإستدانة بالدولار الأميركي يصل إلى 2.5 مليار دولار أميركي سنويًا قسم منها يخرج خارج لبنان!

## ضعف الماكينة الإقتصادية أدّى إلى خلق عجز في الميزان التجاري

وهنا يُطرح السؤال: إذا كان الإقتصاد يفتقر إلى الإستثمارات، مالية الدولة تُسجّل عجزًا مُزمنًا، المواطن اللبناني يستفحل في الإستيراد، ووكالات التصنيف الائتماني لا تنفكّ تُخفّض تصنيف لبنان الائتماني، كيف إستطاع لبنان الصمود حتى الساعة؟!

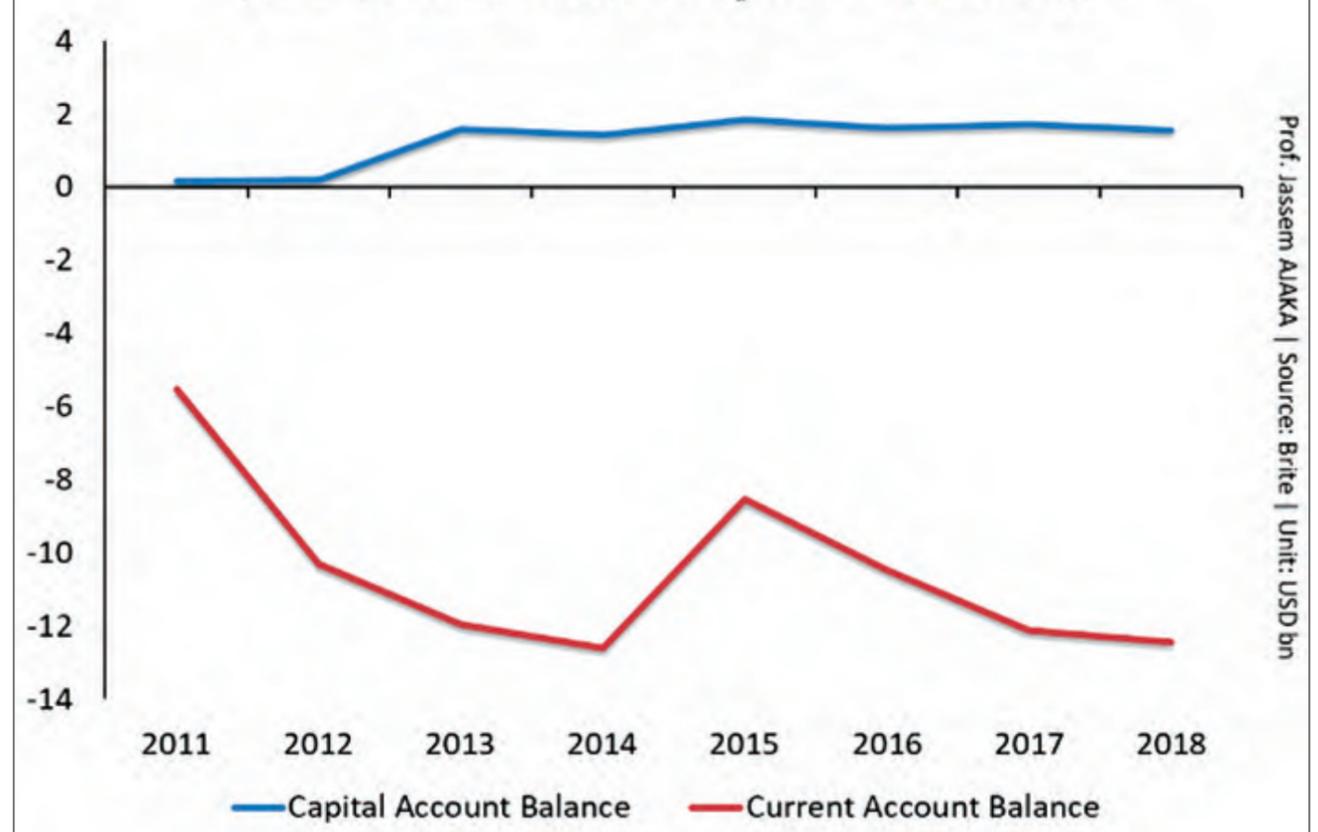
في الواقع هناك عاملان أساسيان ساعدا في الصمود:

أولاً - مساهمة المغتربين اللبنانيين في الإقتصاد من خلال عدّة قنوات. فقد بلغ حجم هذه المساهمة منذ العام 2002 وحتى العام 2017 ما يُقارب الـ 156 مليار دولار أميركي (بمعادل 10 مليار دأ سنويًا) موزعة على الشكّل التالي: السياحة (7.88 مليارات دأ)، التحويلات (100 مليار دأ)، شراء العقارات (12.6 مليار دأ)، وودائع في المصارف (34.68 مليار دأ). هذه المساهمة لعبت دورًا أساسيًا في تخفيف عجز ميزان المدفوعات.

ثانيًا - الهندسات المالية التي قام بها مصرف لبنان والتي إعتبر البنك الدولي أنها أنقذت لبنان في الأوقات الصعبة. وينص مبدأ هذه الهندسات على إدخال العملة الصعبة إلى لبنان بهدف زيادة إحتياط المصرف المركزي، ولكن الأهمّ وقف نرف ميزان المدفوعات الذي عجزت الحكومات المتعاقبة عن معالجته! ففي العام 2016، إستطاع المصرف المركزي رفع إحتياطياته بقيمة 12.5 مليار دولار ما أعفى لبنان من أتون عاصفة مالية ونقدية كانت لتطيح بالكيان اللبناني.

الجدير ذكره وكما سبق الذكر أعلاه، أنّ مسألة إستقرار توازن ميزان المدفوعات هي مسألة مطروحة بإستمرار وبالتالي مُهمّة الحكومة دعم الإقتصاد لتقويته والحصول على قدرة لإكفاء قسم كبير من حاجات السوق اللبناني، ومُهمّة المصرف المركزي دوزنة ميزان المدفوعات كي يكون متوازنًا أي لا يسجّل فائضًا ولا عجزًا.

## ميزان المدفوعات يُعاني من غياب السياسات الإقتصادية



مسار ميزان المدفوعات

## حمصي: سوق السيارات في خطر

وانخفاض مبيعات السيارات الأوروبية بنسبة 12,55% إلى 4072 سيارة، الأمر الذي طغى على زيادة مبيعات السيارات الصينية بنسبة 8,81% إلى 556 سيارة. أمّا بالنسبة لطراز السيارات المباعه، فقد حافظ طراز «كيا» الكورية على مركزها الريادي لجهة مبيعات السيارات الجديدة، مسجلة مبيع 3304 سيارات لغاية شهر تموز من هذا العام لتصل حصتها من السوق إلى 23,37%، تلتها ماركه «هيونداي» اليابانية (2809 سيارات بما يشكّل نحو 37,99%، وماركه «تويوتا» اليابانية 2735 سيارة اي نحو 38,24% لا للذكر لا للخصر.

المسجّلة في لبنان خلال شهر تموز 2019، بلغت مبيعات السيارات الجديدة 3665 سيارة خلال شهر تموز 2019، مقارنة مع 2,948 سيارة في تموز 2018. أما على صعيد تراكمي، فقد انخفضت مبيعات السيارات الجديدة بنسبة 22,75% على صعيد سنوي إلى 20873 سيارة خلال فترة الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي. يعود ذلك بالأخص إلى تراجع مبيعات السيارات الكورية بنسبة 30,11% إلى 6128 سيارة، ترافقاً مع انكماش مبيع السيارات اليابانية بنسبة 25,90% إلى 8401 سيارة وتدنّي مبيعات السيارات الأميركية بنسبة 15,50% إلى 1716 سيارة

تراجعت تسجيلات السيارات الجديدة بشكل كبير بنسبة 23% خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2019 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2018. وعزا رئيس جمعية مستوردي السيارات في لبنان سمير حمصي هذا الانخفاض إلى الوضع الاقتصادي والسياسي الدراماتيكي الذي يسود البلاد، وإلى قرارات المصارف فرض دفعة أولى بقيمة 25% ورفع قيمة الفائدة من 3,9% إلى 8,5% على قروض السيارات، وإيضاً يعود إلى زيادة الفوائد على الشركات ما يعطل نموها. ووفقاً للإحصاءات الشهرية للسيارات